



دعوة للمصادقة على إتفاقية الحماية من الإختفاء القسري



الاثنين 27 شباط 2012

إختتمت أعمال الطاولة المستديرة التي نظّمها «المركز الدولي للعدالة الإنتقالية» في فندق «جيفينور روتانا» حول اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً، وناقش المشاركون على مدى يومين سبل العمل على اقرار هذا الاقتراح، وحشد دعم المجتمع والإعلام والمشرّعين له. وتحدّث النائب غسان مخيبر في الجلسة الختامية، فشدّد على ضرورة وضع "خطة وطنية من خلال منظومة تشريعية وإدارية كاملة". ورأى أن "الحق في المعرفة لعائلات الضحايا الذي يعالجه القانون المقترح، يمكن أن يتكامل مع الحاجة الى العدالة، من خلال هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الواردة في الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي ستحال قريباً على مجلس النواب لاقرارها".

وفي ما يتعلق بالحاجة الى منع تكرار ممارسات الإخفاء القسري، دعا مخيبر الى "المصادقة على الإتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الإختفاء القسري، وتجريمه والسعي الى حماية الذاكرة"، مشيراً الى أن "من ضمن الأهداف إعتقاد يوم 13 نيسان يوماً سنوياً رسمياً لذكرى المفقودين وضحايا الحروب". ولاحظ أن "الإخفاء القسري لا يزال يحصل اليوم ومن آخر الحالات شبلي العيسمي، التي تتابعها لجنة حقوق الإنسان النيابية"، مستنتجاً أن "خطر تكرار ممارسات الإخفاء

القسري مائل في أي وقت". وكشف أنه أضيف "بنداً الى مشروع قانون البصمة الجينية ينص على انشاء بنك معلومات للحمض النووي لكل ضحايا الاختفاء القسري"، وأشار الى أن "درس هذا المشروع انتهى وهو الآن موجود في لجنة الصحة العامة، وسيعرض بعدها على الهيئة العامة".

ورأى أن "البيانات الوزارية للحكومات الثلاث الأخيرة أوجدت نقطة ارتكاز سياسي يمكن الإنطلاق منها لمتابعة العمل على معالجة قضية الإختفاء القسري".

عدم الخوف من التسييس

الى ذلك، تحدّث نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش" نديم حوري، والأمين العام لتجمع "وحدتنا خلاصنا" الدكتور مكرم عويس، والصحافية باتريسيا خضر، عن دور المجتمع المدني والاعلام في الدفع في اتجاه تبني القانون المقترح.

وشدد مدير جمعيّة "أمم للتوثيق والابحاث" لقمان سليم، على ضرورة الاعتراف بحق أهالي الضحايا بالمعرفة، ورأى أن هذا الحق "يجب ان لا يختزل حق الشعب اللبناني بمتابعة هذه القضية". وقال إن "النقاش في هذا الموضوع جزء من الحق العام"، داعياً الى عدم "الخوف من تسييس هذه القضية".

ولاحظ سليم "أن البيانات الوزارية لحكومات ما بعد اتفاق الطائف تجاهلت القضية، ولم تأت على ذكرها إلا منذ حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى في تموز 2005".

بدوره، عرض رئيس فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالإختفاء القسري جيرمي ساركين، الذي يشارك بصفته الشخصية، لنماذج قانونية لمعالجة مشكلة المفقودين في الأرجنتين وجنوب أفريقيا والبوسنة وإيرلندا الشمالية وكولومبيا وزيمبابوي والعراق والميسيسيبي وكمبوديا. ورأى "أن لبنان يجب أن يصادق على المعاهدة الدوليّة لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري والمضي قدماً على مستوى معاهدة روما". وضرورة "تجريم الإخفاء القسري ووضع آليات وأنظمة لضمان عدم تكرار الحالات المتعلقة به". ورأى وجوب "إنشاء مؤسسة منخصصة تضع المعايير الضرورية لعملها في شكل فاعل كالاتقالية المادية".

وتحدث مدير السياسات والتعاون لدى اللجنة الدولية لشؤون المفقودين اندرياس كلايزر عن أهمية إنشاء هيئة مستقلة، عارضاً لتجربة البوسنة في هذا المجال. وأشار الى أن 60 في المئة من المفقودين في البوسنة تم تحديد اماكنهم والعثور عليهم.

حالات مماثلة في بلدان أخرى

وعرض نيكولا مراكز غرانت من "جمعية إستعادة التاريخ والذاكرة" في اسبانيا، لتجربة القبور السرية العائدة الى الحرب الأهلية الاسبانية، فأشار الى أن 300 مقبرة فُتِحَتْ وعُثِرَ فيها على 5741 ضحية، كذلك تم وضع خريطة لنحو 2000 مقبرة جماعية، شارحاً طريقة الوصول الى ذلك.

تفاصيل تقنية

تحدث المدير التنفيذي وأحد مؤسسي مؤسسة غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي فريدي بيكيريلي، الذي شارك بين العامين 1997 و2001 في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، فعرض لتفاصيل تقنية تتعلق بالتعرف على الرفات في المقابر الجماعية وفحوص الطب الشرعي والتعقيدات التي ترافق جمع عينات الحمض النووي.

بعد ذلك، تحدّث المحامي نزار صاغية عن الدعاوى التي رفعتها لجنة الأهالي أمام القضاء حول المقابر الجماعية التي يشتبه باحتوائها على رفات مفقودين.